



الإجهاض أحكامه الفقهية وآثاره

السيد مؤيد الشكري

أستاذ مشارك ، قسم القانون ، جامعة دمشق ، سوريا

m.Alshokri313@ut.ac.com

حسين عباس الطغر

طالبة دكتوراه في القانون ، جامعة دمشق ، سوريا

hhmatarabbas@gmail.com

١٥

الملخص

البحث عنوانه الإجهاض وأحكامه الفقهية وآثاره؛ فأسباب ودوافع الإجهاض متعددة، لذلك يجب أن تعرض على الشرع، فلا بد أن تكون هذه الأسباب ثابتة ونتائجها يقينية أخذاً بالاعتبار الأحكام الفقهية هل هي قبل أو بعد نفع الروح في الجنين؟

القول الوجيه في حكم الإجهاض هو قبل نفع الروح وهو التحريم ما لم تكن هناك أسباب جائزة للإسقاط يحملها الشرع، أما بعد النفع في الجنين فإنه يحرم الإجهاض أيًا كانت الوسيلة، ما لم يتعارض مع حياة أمه.

الكلمات المفتاحية: الإجهاض، أحكام فقهية، آثار، الإجهاض

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (١٤) إنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَرْضَى الأذى سواء كان على نفس أو جزء منها، وسواء نفسه أو غيره..

لقد انتشر إجهاض المرأة وإسقاط ما في بطنها في عصرنا الحديث بشكل كبير لم يكن له مثل من قبل؛ لأسباب عدة، منها اقتصادية واجتماعية، وأيضاً علاجية وجناحية، وكلها لها آثار على المرأة من حيث الصحة، وعدد المواليد بشكل عام على كل العالم؛ حيث أنها كانت منتشرة في الدول الغربية إلا أنها انتشرت وكثرت في الدول العربية والإسلامية أيضاً، وخاصة من البشر ضعاف الإيمان والنفوس، حيث لا إسلام ولا قانون يحكمهم؛ ولكن الإسلام يعلو ولا يعلو عليه، إذ أنه يوضح هذا الحكم، هنا يطرح سؤال عن موقف الإسلام من إجهاض الجنين بكل صورته وأسبابه، وأيضاً من الأدلة التي تدل على كمال الإسلام واهتمامه بحقوق الأُولاد، حيث وردت فيه أحكام للحمل قبل ولادته وهو جنين، مثل الوصية للحمل، وميراث الحمل، وتأخير الحد عن الحامل للحمل، وحكم الإجهاض وما يترتب عليه من أحكام ... فمنذ قرون كثيرة حيث عانى فيه الإنسان من الظلم والحيث وبخس حقوقه بل عومل معاملة الأنعام، وكان الأقوياء يضيعون حقوق الضعفاء، وكان ذلك في أغلب المجتمعات والدول والقبائل، حيث لا يعيرون اهتماماً لأي حقوق للإنسان، وجاء الإسلام ورفع صوته ونادى بحقوق الإنسان في كل شيء، ومنها حقوق المرأة، وحق الأجنة في الأرحام..

حثَّ الإسلام الحنيف على التناسل والمحافظة عليه؛ لذلك الإسلام شرع الزَّواج لحفظ النسل وهو الإنسان إلى يوم محتوم من الله، فالله تعالى جعل من الزَّواج قدسية، وجعل التناسل وإنجاب الأُولاد -إذا أحسن تربيتهم يثاب عليها. قال رسول الله (ص): " تناسلوا تكثروا تناكحوا ؛ فإنِّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط " (١٤)

وبهذه الفصول الثلاثة عقدت للبحث عن إجهاض الجنين في الفقه الإسلامي، وهو يشمل على مباحث في كل فصل.

سابقة موضوع الإجهاض:

الموضوع مسألته منذ القدم في جميع العصور وإلى يومنا هذا، ولكن في عصرنا الحاضر أخذ بازدياد بشكل فضيع وبرز له في جميع المجتمعات سواء مجتمعات كافرة أو مسلمة؛ بسبب ضعف الوازع الديني لأسباب متعددة، من انفتاح على العوالم الأخرى، وأيضاً من الأسباب الفقر أو الغنى، أو من انتشار الفساد والاختلاط غير المشروع وغيره... أدى ذلك إلى تناسل غير مشروع أو غير مرغوب، أو تهاون في شرع الله، وعدم الالتزام بأحكام الدين انتشرت بشكل كبير في مجتمعاتنا الإسلامي؛ لهذا اخترت هذا الموضوع لنقول لهؤلاء: قفوا! لا تقتلوا النفس التي حرم الله. فهذا الموضوع وجدت له مصادر من الكتب الأساسية الأربعة ومن بعض الكتب من العلماء، وكذلك في الرسائل العملية والإحصاءات من مجلات الانترنت.

بدء الحياة الإنسانية

متى تبدأ حياة الانسان؟ هنا سنتعرف على الإجابة وستعلم أن مطلق الحياة ثابتة في مني الرجل والمرأة وبعد التحامهما وصيرورتها خلية، ثم إلى كتلة خلايا، ثم إلى حوصلة عالقة بالرحم، ثم منغرس في فيه الروح لم تنفخ بعد في جنين ميت.

وهنا عدة أقوال منها:

(القول الأول): المشهور عند المسلمين أن الحياة الإنسانية تبدأ بنفخ الروح في الجنين، والمشهور عند أهل النظر منهم

أنه بعد أربعة أشهر من الحمل.

****** وهذا القول اعترضه بعض الأطباء بأن علم الطب لا يرى لاستقبال الروح أثر، هي للأسف باب التّحمّس لوجهة نظر معينة، ومحاولة تأييدها علمياً بغير سند علمي (٦).

مع أن اعتراضه قوي؛ لكنّه ليس يقين، فكما لا يصل الطبيب إلى أثر للروح بعد أربعة أشهر من الحمل كذلك لا يمكن نفيه أيضاً، والخلط بين حدود العلوم التجريبية والفلسفة أو الدين أوجب.

(القول الثاني): عند التحام الحيوان المنوي بالبويضة هي بداية الحياة الإنسانيّة، اختاره بعض الأطباء، والدليل الذي استدلوأ عليه بهذه الشّروط:

أن بدايته معروفة.

أن يكون قادراً على النّمّو بوجود الأسباب.

أن مراحلها الإنسانيّة هي جنينا وطفلا وصبيبا وشابا وشيخا وكهلا إن مدّ له في الأجل.

وأن ما سبق من دور لا يكون إنساناً.

أن تكتمل له الحصيلا الإريثية لجنس الإنسان عامّة، وكذا كفرد يختلف عن غيره.

وقال: هذه الشّروط الخمسة تتوفّر في البويضة (البيضة) الملقحة فقط.

واستشهد عليه أيضاً بتأجيل عقوبة الإعدام شرعاً إن كان المحكوم عليها حاملاً دون تقييد الحمل بزمان خاص، كما استشهد بقوله تعالى: **﴿وَأُودِئْتُمْ أَجْنَئَةً فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾** (٧) قال: من هؤلاء الأجنّة؟ أنتم وأنا الإنسان (٨) وأنكر أن تكون حياة الجنين قبل تمام أربعة أشهر نباتية أو حيوانية، فإن النبات -تعريفاً- ليس له جهاز حركي فعّال، ولا جهاز عصبي، وأسلوبه الغذائي مختلف، وهو يقاتل على الضوء ويستهلك ثاني أكسيد الكربون ويفرز الأكسجين.

نقول هنا الشّرائط الخمسة لا تثبت أن حياة البيضة الملقحة حياة إنسانية لعدم الملازمة بينهما عرفاً وطبياً وعقلاً وشرعاً؛ وهذا الاشتباه قد صدر من غير واحد من أعضاء الندوة (أي في كتاب بداية الحياة الإنسانيّة ونهايتها) وغيرها؛ نعم حرمة الإجهاض ولزوم تأخير إعدام الحامل وحكم الخروج عن العدة وأمثالها، أحكام شرعية ولا يمكن التلاعب بموضوعاتها.

وأيضاً الاستدلال بقوله تعالى: **﴿وَأُودِئْتُمْ أَجْنَئَةً فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾** (٩) هــعيف؛ إذ لا شك في أن المراد به: أنكم كنتم أجنّة. أو ما يؤدّي معناه، ولا يراد به أنكم الآن أجنّة!! كما أن الإنسان كان تراباً ولم يكن بإنسان.

على أن لازم هذا القول أن يكون نهاية هذا الإنسان بموت خلاياه.

ثمّ المفهوم من الآية بطلان هذا القول؛ فإنّ مدلولها أن الإنسان خلّق ونشأ من النّطفة والعلقه والمضغة، لا أنّه عينها. أيضاً على هذا القائل إشكال آخر لم يقدر على حلّه أو دفعه.

(القول الثالث): أن الحياة على أقسام:

الحياة الخليّة؛ وهي حياة البويضة المخصّبة.

(٦) المحسني، الشيخ محمد آصف، الحياة الإنسانيّة بدايتها ونهايتها

(٦) سورة النجم: الآية (٦)

٢

(٣)

(٦) المحسني الشيخ محمد آصف ، الحياة الإنسانيّة بدايتها ونهايتها ص ٣٠٣

٢

(٣)

الحياة النسيجية؛ وهي انقسام الخلية المتكررة وانغراسها في جدار الرحم واستمرار نموها.

الحياة الإنسانية: في الإِسبوع الثَّاني عشر من وقت تخصيب البويضة الذي أصبح فيه للجنين كيان أو وجود؛ فهو يقفز ويلعب، ويغام ويصحو، ويحس ويفزع، كل ذلك تزامناً مع اكتمال تكوين المخ وبداية قيامه بوظائفه من ظهور محركات التنفس وإشارات المخ الكهربائية الدالة على نشاط وعمل قشرة المخ والنصفين الكرويين، وهذه المرحلة تقف كعلامة هامة على طريق نمو وتطور الجنين، كما أنّ هذه العلامات والظواهر التي تحدث هي عكس العلامات التي توصف في مرحلة وفاة المخ عند موت الإنسان. ومن هنا يمكننا أن نصفها بمرحلة ميلاد المخ أو بداية الحياة الإنسانية. وفي نهاية هذا الأسبوع يكون الجنين قد بلغ تسع سنتيمترات طولاً، و(٥٥) جراماً وزناً، ومن السهل التعرف على هذه المرحلة وتحديدها على وجه الدقة بالفحص بجهاز السونار، لبيان الحركات التنفسية وأنشطة الجنين المختلفة(٧).

** ويزيد هذا القائل: وفي أثناء الأسبوع الثاني عشر تظهر على الجنين خمسة مظاهر جديدة وهامة، كلّها تشير إلى اكتمال تكوين مخ الجنين وبداية ظهور الكيان الإنساني في الجنين، ويبدو ذلك من:

تتصور حركات الجنين حركات مركبة متوافقة.

ظهور الحركات التنفسية؛ وليس المقصود هنا أنّ الجنين يتنفس الهواء.

مرور الجنين في هذه المرحلة من النشاط والحركة بشكل منتظم، بعضها يقظة ونوم.

بدء عمل ونشاط قشرة المخ.

بداية ظهور حركات بناء على تنبيهات من الخارج، ويستنتج من هذا وجود الحس، كذلك الوعي بالمحيط الذي يوجد

فيه الجنين(٧).

نقول: ما ذكره أولاً فهو لا يدل على مدّعه، لأنّ الحس والحركة الإرادية تجمعان الحياة الحيوانية وتنفيان الحياة النباتية فقط، ولا تكون بخصوص الحياة الإنسانية حتى نقول: إنّ مخه يدرك الكليات أو يحاول أن يثبت ملزوم إدراك الكليات؛ فهذا القائل لم يقدر على إثبات مدّعه هذا إذا فرضنا وجود نفس حيوانية في الإنسان، منحازة عن الروح الإنسانية وكانت هي المصدر للحس والحركة الإرادية. وأما إذا لم يكن الأمر كذلك وأن الحس والحركة الإرادية وإن كانا في الحيوانات مستندين إلى النفس الحيوانية، لكنهما في الإنسان مستندان إلى النفس الناطقة الإنسانية فقط، ولا روح حيوانية مستقلة في الإنسان، فصحة هذا القول يثبت مدّعه قائله لا محالة، فلا بدّ حتى يثبت مدّعه أن يقطع بقوله.

وهذا القول ربما من باب التّحمّس لوجهة نظر معينة ومحاولة تأييدها علمياً بغير سند علمي.

(القول الرابع): أنّ بدء الحياة الإنسانية ليس لحظة الالتحام؛ بل إذا انغرس البويضة في رحم الأم، وهو ما عبّر عنه

بعض الأطباء بالاندغام، مأخوذاً من كلمة العلوق(٧).

(القول الخامس): إنّّه تستغرق رحلة الإنسان من خلية واحدة إلى (١٦) خلية في المعمل حوالي (٤ - ٥) أيام، (ومن خلية

إلى ٦ بلايين خلية -فترة الحمل- حوالي ٢٨٣ يوماً).

ولقد اصطلح طبيباً (علمياً) في الثمانية أسابيع الأولى من الحياة بالجنين، ويسمى الجنين في الفترة الباقية من الحمل

بالمولود!

والجنين لغة ((الولد ما دام في الرحم، وعن الأطباء ثمرة الحمل في الرحم إلى أن ينتهي الأسبوع الثامن يسمى جنيناً، وبعده يدعى بالحمل))٨٤(

وقد عرف الشيخ المفيد (رحمه الله تعالى) الجنين: هو الصورة قبل أن تلجه الروح)٨٤(

وورد في القرآن الكريم لفظة الجنين في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾٨٤(

إن المقصود من الإجهاض وإسقاط الجنين في الفقه - من الإفادة من الروايات(٨٤)هو إخراج الجنين بعد تكونه في رحم المرأة بفعل من الأفعال سواء كان الجنين علقه أو مضغعة، أو كان له عظم وبني عليه اللحم أو غير ذلك...

أما في الطب فيعرف الإجهاض: خروج محتويات الحمل قبل (٢٨) أسبوعاً، تحسب من آخر حيضة حاضتها المرأة(٨٤)

المبحث الثالث:

حكم الإجهاض قبل نفخ الروح على آراء بعض المذاهب الخمسة

تختلف هذه المذاهب الفقهية في الجنين الذي لم ينفخ فيه الروح، والخلاف كثير هنا في هذه المسألة؛ وهنا عدة أقوال، وآراءهم غير محددة لاختلاف أئمة هذه المذاهب، وبالتالي نستعرض آرائهم والرأي الراجح:

رأي المذهب الأول: المذهب الحنبلي:

يرى جواز التسبب لإسقاط الجنين قبل أن ينفخ فيه الروح مطلقاً، قال به ابن عقيل الحنبلي(٨٤)والبعض إذا صار علقه لم يجز اسقاطه قاله ابن رجب الحنبلي(٨٤)وابن الجوزي حرم الاسقاط قبل نفخ الروح في جميع مراحلها نقل عنه المرادوي(٨٤)

رأي المذهب الثاني: المذهب المالكي:

يحرم إخراج المنى المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً ورأي قبل: يكره إخراجها قبل الأربعين (٤)وقول آخر يرخص الإجهاض قبل نفخ الروح إذا كان من زنا وإذا خافت القتل خاصة، (٨٤)

رأي المذهب الثالث: المذهب الشافعي:

وهو عدة أقوال منها:

١- أن الإجهاض جائز ما دام الجنين لم ينفخ فيه الروح. قال الشيخ قليوبي: (نعم يجوز إلقاؤه ولو بدواء قبل نفخ الروح

(٤) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الحنزلي شمس الدين، تفسير القرطبي ج ٧
 (٥) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الحنزلي شمس الدين، تفسير القرطبي ج ٧
 (٦) الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن سعد بن عبد السلام الحارثي العيكي، المتفمعج ٦٣
 (٨) سورة النجم: الآية (٢)
 (٩) نقل ابن مسكنا في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: "دية الجنين خمسة أجزاء: خمس للمنطقة عفو ن دينار، وثلثه خمسة ن أربون دينار، وثلثه ثلاثة أحماس سو ن دينار، وثلثه أربعة أحماس نفق ن دينار وإذا تم الجنين كانت له مائة دينار..." الحديث، وسائل الشيعة ٩ ٦٩٩ ١ الباب ٢١ دية النفوس ١. جعل الإمام (عليه السلام) الجنين مقسماً والقسم داخل في المقسم.
 (٨) مجلة medicine digest ١٩٨١، ص
 (٨) المروزي، علاء الدين أبو الحسن بن علي بن سلف ن بن أحمد، الاضناضج هـ
 (٨) الحنبلي، الحافظ بن رجب، جامع العلوم والحكم، ص
 (٨) المروزي، علاء الدين، الاضناضج هـ
 (٨) بن عثيم، محمد بن أحمد، فتح العلوغ هـ

٢- الرملي أشار في [نهاية المحتاج] إلى رأي يحتمله المذهب، محصلته: كراهة الإجهاض تنزيهاً قبل نفخ الروح وبقوى التحريم(٩٤).

وما نقله الشيخ قليوبي، قال الكرابيسي: سألت أبا بكر بن سعيد الفراتي، عن رجل سقى جارية شراباً لتسقط ولدها، فقال: ما دامت نطفة أو علقة فواسع إن شاء الله تعالى(٩٤).

وأما قول الإمام الغزالي: تحريم الإجهاض في كل مراحل الحمل، وقد صرح بتفاوت الحرمة مع التدرج في المراحل، وأجاز العزل والأفضل تركه، وهذا الرأي له الأثر من بعض علماء المذهب الشافعي(٩٤).

رأي المذهب الرابع: المذهب الحنفي:

فقهاء الحنفية قالوا في الراجح إلى إباحة الإجهاض قبل نفخ الروح؛ وذلك بإذن صاحب الحق: الزوجة والزوج. فسروا بأن تخلق الجنين جزئياً أو كلياً لا يقع قبل نفخ الروح، وأن التصوير يظهر في الجنين يدل على سبق نفخ الروح فيه. نقل ابن عابدين عن عقد الفرائد: أن فقهاء المذهب قالوا: (يباح لها في استئصال الدم ما دام الحمل مضغة أو علقة لم يخلق له عضواً، وقدرها تلك المدة بمائة وعشرين يوماً، وإنما أباحوا ذلك لأنه ليس بآدمي) (٩٤).

فيتضح من تلك الأقوال: أن مذهب الحنفية رأيهم حقيقة إباحة إسقاط الجنين قبل نفخ الروح، سواء لعذر أو لغير عذر، ومطلقاً وليس قبل التصوير؛ وهنا عندهم شرط إذن الزوجة أو الزوج من الأجنبي، وكذلك الزوجة بإذن زوجها، والسبب تفويت حق الغير من دون إذنه(٩٤).

رأي المذهب الخامس: المذهب الجعفري:

لا خلاف بين الفقهاء في حرمة إسقاط الجنين عمداً في نفسه قبل ولوج الروح، برضا من الزوجين أو عدم رضاهما بالمباشرة أو التسبب.

يحرم الإجهاض في جميع مراحل الجنين ولا يفرق بين المراحل في ثبوت الحرمة الشديدة وأيضاً ثبوت الكفارة. وفي صحيحة إسحاق بن عمار • (قلت لأبي الحسن (عليه السلام) يعني: الإمام الكاظم): المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها. قال: "لا". فقالت: إنما هو نطفة. فقال: "إن أول ما يخلق نطفة"(٩٤).

لا يجوز إلا استئناء توقفت عليه حياة الأم، بين موت الأم مع الجنين والإجهاض(٩٤).

الإجهاض إنما يكون جائزاً في صورة أن تكون حياة الأم مهددة بالهلاك فقط والمرض الشديد الذي يهدد الأم ولم يبلغ الجنين مرحلة نفخ الروح فيه والتشخيص قطعي(٩٤).

قال السيد السبزواري: «الإجهاض حرام»(٩٤).

١٥٩	٤٤٢	٩٤) (القليوبي، أحمد سلامة، حاشية قليوبي على شرح المفصل على المهناج ج ٦٠ ص ٩٤)
٩	٣	٩٤) (الرملي، حسن الدين محمد بن أبي العباس، غاية المحتاج ج ٩٤)
٩	٥٣	٩٤) (القليوبي، أحمد سلامة، حاشية قليوبي ج ٩٤)
٩	٣٠٢	٩٤) (الطوسي الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين ج ٩٤)
٩	١	٩٤) (الدمشقي، محمد أمين ابن عابدين، حاشية ابن عابدين ج ٩٤)
٥٥، نفس المصدر السابق.	٥	٩٤) (حاشية ابن عابدين ج ٩٤)
١	٨٣٣	٩٤) (رسائل الشيعة ج ٩٤، ص ٩٤)
٤٦	٩	٩٤) (الحكيمة، السيد محمد سعيد، فقه الاستنساخ البشري وفيه طبخ ج ٩٤)
٤٦	٩	٩٤) (مكارم الشيرازي، الشيخ ناصر، الفقه في الجنين ج ٩٤)
٣٠٩	٩	٩٤) (السبزواري، السيد عبد الأعلى الموسوي، مذهب الأحكام ج ٩٤)

وقال السيد السيستاني في جواب: في الأيام الأولى من الحمل يكون من السهل إسقاطه، لا يجوز إسقاطه إلا إذا كانت تتضرر من بقائه في رحمها(١)، كذلك قال بعض الفقهاء(٢).

المبحث الرابع: تلخيص الآراء والرأي الراجح:

في الإجهاض قبل ولوج الروح في الجنين نختصر الآراء ونحدد الرأي الراجح..

تعددت آراء العلماء في معظم المذاهب الإسلامية ماعدا المذهب الشيعي اتفق الجميع على حرمة الإجهاض في هذه المسألة.

آراء العلماء منها:

رأي أنه أجاز الإجهاض في هذه المرحلة بشرط موافقة الزوجين.

ورأي أجازته مع الكراهة.

ورأي أجازته قبل الأربعين يوماً الأولى وحرّمه بعدها.

ورأي من حرّمه مطلقاً بمجرد وقوع المني في الرحم وثبوت العلوق.

وهذا الرأي اعتمده الشيعة، وأيضاً اعتمده الإمام الغزالي من مذهب المالكية، وتابعه بعض علماء الشافعية، وقول ابن تيمية أيضاً، وبعض علماء مذهب الحنابلة وغيرهم.

وهذا الرأي اختاره علماء معاصرين؛ كالسيد السيستاني، والسيد الخامنئي، والشيخ شلتوت، والشيخ وهبة الزحيلي، وغيرهم من العلماء المعاصرين. وهذا الرأي هو الراجح في هذه المسألة من مرحلة الجنين.

وسبب عدم رجوح الآراء الأخرى هو أنه لا توجد نصوص شرعية صريحة؛ حيث تعددت الآراء..

أمّا الرأي الراجح لوجود دليل الحرمة من الروايتين التي كانت بحد الاستفاضة لدى المذهب الشيعي، ولاتفاق بعض المذاهب الأخرى من بعض العلماء الحد الأدنى على الحرمة؛ لقوة القاعدة الفقهية فاختر على أنه الراجح(٣).

المبحث الخامس: حكم الإجهاض بعد نفخ الروح:

آراء الفقهاء القدامى في هذه المسألة أجمعوا على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح؛ أي بعد أربعة أشهر. وأن حياة الجنين محترمة في كافة أدوارها، خاصة بعد نفخ الروح، وأنه لا يجوز الإجهاض إلا بالضرورة الطبية إلى أقصى حد من الخطر.

أيضاً هذا رأي علماء الإمامية إذا كان الخطر موت الأم إن لم يجهض الجنين(٤).

يستفاد من إطلاق كلمات فقهاء أهل السنة تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، ويشمل الخطر على حياة الأم

وما لو لم يكن كذلك(٤).

- صحيحة أبي عبيدة قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن امرأة شربت دواء وهي حامل، ولم يعلم بذلك (زوجها،

(١) السيستاني، السيد علي الحسيني، الفؤاد الميسر

(٢) الكلبايكاني، السيد محمد رضا، إرشاد السالطين

(٣) تلخيص آراء العلماء (بصرف).

(٤) فقه أهل البيت عليهم السلام، مؤسسة دائرة المعارف فقه إسلامي ج ٥ من

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ٥٧، ٢، أحكام الأطفال (جمع من المحققين) وزيارة ووقف والوقوف

١٠٨٠ (تلخيص).

ن الإسلامية.

فأقلت ولدها، قال: فقال: "إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم عليها دية تسلّمها إلى أبيه، وإن كان حين طرحه علقه أو مضغّة فإنّ عليها أربعين ديناراً أوغرة (٤) تؤدّيها إلى أبيه". قلت له: فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه؟ قال: لا؛ لأنّها قتلتها فلا ترثه" (١).

والدلالة واضحة (٢) بحكم الإمام بأنّ الإجهاض قتل، وبمنع القاتل

دية الإجهاض وحكمه:

عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر (عليه السّلام) عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة؟ فقال: "عليه عشرون ديناراً". قلت: يضربها فتطرح العلقه؟ فقال: "عليه أربعون ديناراً". قلت: فيضربها فتطرح المضغّة؟ فقال: "عليه ستون ديناراً". قلت: فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم؟ فقال: "عليه الدية كاملة، وبهذا قضى أمير المؤمنين (عليه السّلام)". قلت: فما صفة (١) النطفة التي تعرف بها؟ فقال: "النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة، وتمكث في الرحم إذا صارت فيه أربعين يوماً، ثم تصير إلى علقه". قلت: فما صفة علقه العلقه التي تعرف بها؟ فقال: "هي علقه كعلقه الدّم المحجمة الجامدة، تمكث في الرحم بعد تحويلها عن النطفة أربعين يوماً، ثم تصير مضغّة". قلت: فما صفة المضغّة وعلقته التي تعرف بها؟ فقال: "هي مضغّة لحم حمراء فيها عروق خضراء مشبكة (٣) (٣)، ثم تصير إلى عظم". قلت: فما صفة خلقته إذا كان عظماً؟ فقال: "إذا كان عظماً شق له السّمع والبصر وترتبت جوارحه، فإذا كان كذلك فإنّ فيه الدية كاملة".

ورواه الشّيخ بإسناده عن أحمد بن محمد (٣) (٤)، والذي قبله بإسناده عن محمد بن يحيى مثله.

عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقیة، عن يونس الشيباني، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السّلام): فإن خرج في النطفة قطرة من دم؟ فقال: "القطرة عشر النطفة؛ فيها اثنان وعشرون ديناراً". قلت: فإن قطرت قطرتين؟ قال: "أربعة وعشرون ديناراً". قلت: فإن قطرت ثلاثاً (١) (١)؟ قال: "فستة وعشرون ديناراً". قلت: فأربع؟ قال: "فثمانية وعشرون ديناراً، وفي خمس ثلاثون وما زاد على النصف فعلى حساب ذلك حتى تصير علقه، فإذا صارت علقه ففيها أربعون".

وبالإسناد عن صالح، عن أبي شبل، قال: حضرت يونس، وأبو عبد الله (عليه السّلام) يخبره بالديّات، قال: قلت: فإنّ النطفة خرجت متخذضة بالدم، قال: فقال لي: "فقد علققت؛ إن كان دمّاً صافياً ففيها أربعون ديناراً، وإن كان دمّاً أَسود فلا شيء عليه إلاّ التعزير، لأنّه ما كان من دم صافٍ فذلك للولد، وما كان من دم أسود فذلك من الجوف". قال أبو شبل: فإنّ العلقه صار فيها شبه العرق من لحم؟ قال: "اثنان وأربعون (١) (١) العشر". قال: فقلت: فإنّ عشر أربعين أربعة؟ قال: لا؛ إنّما هو عشر المضغّة، لأنّه إنّما ذهب عشرين، فكلما زادت زيد حتى تبلغ الستين". قلت: فإن رأيت المضغّة مثل العقدة عظماً يابساً؟ قال: "فذلك عظم؛ أول ما يبتدئ العظم فيبتدئ بخمسة أشهر ففيه أربعة دنانير، فإن زاد فزد أربعة أربعة (١) (١)؟ قال: "فإذا وكزها فسقط الصبّي ولا يدرى أحياً كان أم لا؟ قال: "هيهايات يا أبا شبل؛ إذا مضت خمسة أشهر فقد صارت فيه الحياة، وقد استوجب الدية".

(١) العرق: بالضم - من العبد والأمة.

(١) الكافي ٤: ١٧٧ ص ٤٦، تهذيب الأحكام ٩: ٧٩٠ ص ٤٤، الاستبصار ٤:

٣٠١.

وهو الدية.

وإية الحكم الوضعي

(١) في المفرد من الر

(١) في المصدر زيادة: خلقه.

(١) في المصدر: مشبكة.

(١) التهذيب ٢٨٣: ١٠

(١) الكافي ٥: ٧٣

(١) في الكافي: جلات. للكوفي.

(١) الكافي ٥: ٧٣ | ١١١ الكوفي، الفقيه ٤: ١٠٨ | ٣٦٥، التهذيب ١٠: ٢٨٣ نفس المصدر السابق للشيخ الطوسي

١١٠٣، للشيخ الطوسي.

١. للكوفي.

١١٠٥ وتفسير الفقي ٣: ٩٠..

ورواه الصدوق بإسناده عن محمد بن إسماعيل عن أبي شبل (١٣٨)، والذي قبله عنه، عن يونس الشيباني.

بعض أجوبة المسائل لبعض المراجع حول الدية:

دية النطفة (٤٠ يوماً) = ٢٠ دينار = ١٠٥ مثاقيل من الفضة.

العلقة (١٠-٨٠ يوماً) = ٤٠ دينار = ٢١٠ مثاقيل من الفضة.

المضغة (٨١-١٢٠ يوماً) = ٦٠ دينار = ٣١٥ مثقال من الفضة.

عظاما = ٨٠ دينار = ٤٢٠ مثقال من الفضة.

اكتمال الصورة باكتساء العظم لحما دون ولوج الروح = ٥٢٥ مثقالا من الفضة. ولا فرق في هذا كله بين الذكر والأنثى، ولا بين خروجه حياً أو ميتاً على الأحوال لزوماً.

أما إذا ولجت الروح أي في الشهر الرابع فالدية للذكر تساوي خمسة آلاف ومائتين وخمسين مثقال من الفضة، والنصف للأنثى.

الظاهر أن الواجب في الدييات دفع عيار (٢٢) من الذهب (حكيم). الذهب يجب أن يكون عيار (٢٤)، والفضة أن تكون من الفضة الخالصة (شيرازي).

يجب على الأم أو الأب دفع الدية للولد بحال ضرباه، أو يبرئهما بعد البلوغ.

لو أوكل أحد بدفع الدية، لا يجب إعطاء نفس المال وإيصاله إلى أهلهم، وإنما يمكنه استخدام ذلك المال ودفع غيره إذا علم ولو بالفحوى إجازة الموكل بتبديل المال.

الوالد من زنا ليس ولي دم والده، فترث الأم الدية إن لم تكن زانية، وإن كانت هي الزانية دون الوالد فيرث الوالد الدية، وإن كانا زانين فتعطى الدية للحاكم (شيرازي، خامنئي، حكيم).

إذا طلب الوالد الشرعي من زوجته أن تجهض ففعلت، يكون هو ولي الدم وحده دون الجد، وبالتالي يحق له إبراءؤها من الدية، وإذا باشر غير الزوجين الإجهاض، تكون الولاية للأب والمعاً، وإذا باشر الأب الإجهاض تكون الولاية للأم (جميع).

تجب الكفارة على المباشرة للإسقاط، وإن كان قبل ولوج الروح، وهي صيام شهرين متتابعين وإطعام ٦٠ مسكيناً، كل واحد ٧٥٠ غرام حنطة أو خبزاً (سيستاني، حكيم). الكفارة من بعد ولوج الروح، وهي مرتبة بحال قتل الخطأ، وكفارة جمع بحال القتل العمد (شيرازي).

لا يجوز إسقاط الحمل وإن كان بويضة مخصبة بالحيمن، إلا فيما إذا خافت الأم الضرر على نفسها من استمرار وجوده، أو كان موجباً لوقوعها في حرج شديد لا يتحمل عادة، وإن كان ذلك لما تلعبه بعد الولادة في سبيل رعايته والحفاظ عليه، فإنه يجوز لها عندئذ إسقاط ما لم تلجه الروح، وأما بعد ولوج الروح فيه فلا يجوز الإسقاط، وهذا الحكم مبني على الاحتياط اللزومي في مورد الضرر والحرج (سيستاني، خامنئي).

لا يجوز إسقاط الجنين حتى قبل ولوج الروح، وإن كان مشوهاً، ما لم يستلزم ضرراً على الأم (جميع).

إن دار الأمر بين كون المجهض علقة أو مضغة مثلاً، بنى على الأقل؛ أي على العلقة (سيستاني)، يجب الفحص، ومع

الثَّابِتُ بِجَرِي التَّنْصِيفِ بَيْنَ دِيَةِ الْمَضْغَةِ وَالْعَلْقَةِ (شِيرَازِي).

مس السقط:

والسَّقَطُ بَعْدَ وُلُوجِ الرُّوحِ كَعِغِيرِهِ يَجِبُ بِمَسِّهِ الْغَسْلَ قَطْعًا، لِتَنَاوُلِ الْأَدْلَةِ لَهُ، وَوُلُوجِهَا بَعْدَ تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَمَّا قَبْلَ الْوُلُوجِ بَأَنَّ كَانَ دُونَ الْأَرْبَعَةِ فَعِنَ الْمَفِيدِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْغَسْلُ بِمَسِّهِ، وَقَوَاهُ فِي الْمُنْتَهَى؛ قَالَ فِيهِ: «لَأَنَّهُ لَا يَسْمَى مَيِّتًا، إِذِ الْمَوْتُ إِذَا يَكُونُ مِنْ حَيَاةِ سَابِقِهِ، وَهُوَ إِذَا يَتَّجِهُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، نَعَمْ يَجِبُ غَسْلُ الْيَدِ» اَنْتَهَى•

قلت: هو جيد؛ لكن قد يشكل بأن المتجه حينئذ الحكم بطهارته، وإن نفى الخلاف عن نجاسته (النراقي في لوازمه)، لعدم تناول اسم الميتة له، فلا يجب غسل اليد منه، اللهم إلا أن يقال: إن نجاسته حينئذ لا لصدق الميتة، بل لأنه قطعة أبيضت من حي•

وفيه - مع بعده في نفسه، وعدم انصراف دليل القطعة إلى مثله، وكونه على هذا التقدير من أجزاء الحي التي لا تحلها الحياة إلا على اعتبار المنشئية - أنه لا وجه لإطلاق القول بعدم وجوب الغسل بمسه بناءً على ذلك؛ بل المتجه حينئذ التفصيل بين الماشتمل على العظم منه وعدمه كالقطعة المبانة من حي، والقول بعدم اشتماله على عظم أصلاً قبل ولوج الروح حتى الرأس غير ثابت؛ بل لعل الثابت مما دل على تمام خلقته قبل ولوج الروح خلافه؛ والله أعلم! (١١٤)

- إذا مسَّ سقطاً أتمَّ شهره الرَّابِعَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَإِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ اغْتَسَلَ عَلَى الْأَوْحُوطِ اسْتِحْبَابًا•

= إذا ولد الجنين الذي مرَّ عليه أربعة أشهر أو أكثر ميتاً وجب على أمه أن تغتسل غسل مس الميت على الأحوط وجوباً (١١٤)

- يجب الغسل بمس السَّقَطِ إِذَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لَوُلُوجِ الرُّوحِ فِيهِ عِنْدَئِذٍ فَيَتَنَاوَلُهُ إِطْلَاقُ الْفَتْاوَى وَالنَّصُوصِ (١) الدَّالَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ بِمَسِّ مَيِّتِ الْإِنْسَانِ، كِإِطْلَاقِ الْمُحَقِّقِ فِي وَجُوبِ الْغَسْلِ عَلَى مَنْ مَسَّ مَيِّتًا مِنَ النَّاسِ قَبْلَ تَطْهِيرِهِ وَبَعْدَ بَرْدِهِ بِالْمَوْتِ (٢) وَالْعَلَمَاتَةِ وَغَيْرِهِمَا (١١٤)

بل هو صريح عبارة غير واحد من المعاصرين، قال السيّد البيزدي: «لا فرق في الميت بين المسلم والكافر، والكبير والصغير؛ حتى السَّقَطُ إِذَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ» (٣) ومثله غيره (١٢).

تجهيز السقط:

يجب تغسيل السَّقَطِ (١) تكفينه ودفنه بالمشروع المتعارف إذا تمَّ له أربعة أشهر؛ بل وكذا تحنيطه كما صرح به بعض (٢) (٣) وأما قبل ذلك فلا يجب شيء منها بل يلف في خرقه ويدفن (٤) (٥) وهو المشهور.

(١) الخلاف ٢٩٢:٥ م للشيخ الطيبي ١٢٢. الجامع للشرائع: ٣٧٣. (٢) جواهر الكلام ٣: ٤. (٣) الرسائل ٢٩٩:٢٨٩:٣ ب ١٦. (٤) الشيع ٣. (٥) التحرير ١: ١٣٧:١ المنهني ٤٥٢:٢. الووس ١: ١١٧:١. الذكرى ٩٤:٢-٩٤:٤. (١) جواهر الكلام ٣٤٥:٥ للشيخ محمد حسن النجفي. (٢) مستمسك الووة ٤٧٠:٣. التنقيح في شرح الووة ٢٧:٧ للسيد محمد حسن الطباطبائي الحكيم. (٣) المحقق الحلبي الشيخ جعفر بن الحسن بالشرائع ٣٠:١ / السيد الخميني روح الله المومني، التحرير ١: ١١٨:١ / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ٣٥٦:١ / البوي السيد محمد كاظم الووة الرضوي ١: ٢. (٤) الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الانهام ١: ٣٨. (٥) الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن لعلمه، المتعة: ٨٣. الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز المراسم: ٤٦. / المحقق الحلبي بالشرائع ٣٨:١ / المحقق الحلبي القواعد ٢٢٢:١.

بل في التذكرة: «هو مذهب العلماء كافة» (۲۴) و أما الصلاة فلا تجب على السقط مطلقاً؛ لعدم وجوبها على من

لم يبلغ ست سنين اتفاقاً، إلا من ابن سيرين (۲۴) و مستندهم في ذلك صحيحة زرارة عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه؟ قال: «إذا عقل الصلاة». قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ فقال: «إذا كان ابن ست سنين، والصيام إذا أطاقه» (۲۴).

الخاتمة

ملاحظات:

إن مسألة الإجهاض وإباحته ليس مرتبطة فقط بمسألة نفخ الروح.

الرأي الصواب من القائلين بتحريم إجهاض الجنين ولو كان نطفة بالأدلة.

النتائج:

كلما عم الوعي في المجتمع قل ارتكاب المحرمات وعم الخير والسلام.

المقترحات:

إن من الأفضل بل من الأكّد على استخدام وسائل منع الحمل لمنع إنجاب طفل لا يرغب فيه؛ وبذلك لا يلجأ للإجهاض المحرم.

والتشجيع على الزواج وتسهيّله، وعدم وضع العقبات، وهو الصواب للزواج المقدّس للإنجاب، وإنجاب جيل سليم شرعي، وتحريم ما عداها من المحرمات.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- سورة التجم ۱ - سورة التجم
- سورة الحج
- سورة الاسراء
- سورة المؤمنون الحراعاملي، بوسائل الشيعة
- المحسنى الشيخ محمد آصف، الحياة الانسانية بدايتها ونهايتها، ص ۵۷
- (نقل ابن مسكان في الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: "ديّة الجنين خمسة أجزاء: خمس للنطفة عشرون ديناراً، وللعقّة خمسان أربعون ديناراً، وللضغّة ثلاثة أخماس ستون ديناراً، وللعظم أربعة أخماس ثمانون ديناراً وإذا تم الجنين كانت له مائة دينار..." الحديث، وسائل الشيعة ۱۹: ۱۶۹، الباب ۲۱ دية النفس ح. ۱. جعل الإمام (عليه السلام) الجنين مقسماً والقسم داخل في المقسم.
- مجلة medicine digest ۱۹۸۱ ص ۴۷
- المرادوى علاء الدين أبو الحسن بن على بن سلمان بن أحمد، الانصاف، ج ۱ ص ۳۸۶
- الحنبلى الحافظ بن رجب، جامع العلوم والحكم، ص ۴۶
- المرادوى علاء الدين، الانصاف، ج ۱ ص ۳۸۶
- بن عليش محمد بن أحمد، فتح العلى، ج ۱ ص ۳۹۹
- القليوبى أحمد سلامة، حاشية قليوبى على شرح المحلى على المنهاج، ج ۳ ص ۱۶۰ و ۱۵۹
- الرملى شمس الدين محمد بن أبى العباس، نهاية المحتاج، ج ۸ ص ۴۴۲



- القليوبي أحمد سلامة ، حاشية قلوبى ، ج ٥ ص ٤٩٠
- الطوسى أبو حامد الغزالي ، احياء علوم الدين، ج ٢ ص ٥٣
- الدمشقى محمد أمين ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين، ج ١ ص ٣٠٢
- حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٩١ نفس المصدر السابق
- وسائل الشيعة ج ١٩ ص ١٥
- الحكيم، السيد محمد سعيد، فقه الاستنساخ البشرى وفتاوى طبية ، ج ١ ص ٨٣٣
- مكارم الشيرازى، الشيخ ناصر، الفتاوى الجديدة ، ج ص ٤٦٩
- (السبزواري السيد عبد الأعلى الموسوى ، مهذب الاحكام، ج ٢٩ ص ٣٠٩
- السيستاني السيد على الحسينى، الفتاوى الميسرة ص ٤٣٠
- (الكلبيكاني) السيد محمد رضا ، ارشاد السائل ، ص ١٧٣
- فقه أهل البيت عليهم السلام، مؤسسهُ دائرة المعارف فقه إسلامى ج ١٥ ص ١٠٨، الموسوعة الفقهية الكويت ٢: ٥٧، أحكام الاطفال (جمع من المحققين) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- العروة: بالضم - العبد والأمة
- (الكافى ٧: ١٤١٦، ٦، تهذيب الاحكام ٩: ٣٧٩، ٤، الاستبصار ٤: ٣٠١
- اليزدى السيد محمد كاظم ، العروة الوثقى، ج ١ ص ٤٣٩
- لغزوى الشهيد الشيخ ميرزا على ، بالتنقيح فى شرح العروة، ج ٩ ص ١٩٢
- الحكيم السيد محسن الطباطبائي، مستمسك العروة الوثقى ، ج ٤ ص ٢٥
- السبزواري، السيد عبد الأعلى الموسوى ، مهذب الاحكام، ج ٤ ص ١٧٧
- السيد الخمينى روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوى، تحرير الوسيلة، ج ١ ص ٧٩
- اليزدى السيد محمد كاظم ، العروة الوثقى فصل فى الدفن مسأله ١٥، ج ١ ص ٤٣٩
- الأملى الشيخ محمد تقى ، مصباح الهدى ، ج ٤٤٣: ٤٤٣
- استفتاءات سماحة اية الله العظمى السيد السيستاني دام ظلّه الوارث حول الاجهاض
- انظر فى هذا كله التنقيح فى شرح العروة الوثقى للسيد الخوئى (رحمه الله) ٩: ١٩٣
- جامع المسائل ١: ٤٩٠ مسألة ١٧٥٢ و ١٧٥٤. بحوث فقهية هامة: ٢٩٢.
- (٣ و ٤) صراط النجاة للسيد الخوئى مع تعليقات الشيخ التبريزى ١: ٣٣٢ و ٣٣٣
- منهاج الصالحين للسيد السيستاني ١: ٤٦١ (١)
- ا لموسوعة الفقهية: مؤسسهُ دائرة المعارف الفقه الاسلامى الجزء ٥، ص ٣٩٦، ٢
- الكلبيكاني السيد محمد رضا ، ارشاد السائل ، ج ١ ص ١٧٣) ف
- فقه اهل بيت عليهم السلام - عربى المؤلف: مؤسسهُ دائرة المعارف فقه اسلامى الجزء: ٤٠ ص ٧
- الحكيم، السيد محمد سعيد ، فقه الاستنساخ البشرى وفتاوى طبية، ج ١ ص ٨٤
- جاء فى صراط النجاة ج ٣ فى السؤال ٧٨٠: فقه الاعذار الشرعية والمسائل الطبية المؤلف: الخوئى السيد أبو القاسم فقه الاعذار الشرعية
- والمسائل الطبية ، الجزء: ١ ص ١٤٩
- ٤ الخامنئى، السيد على الحسينى، أجوبة الاستفتاءات ، ج ٢ ص ٦٨٢
- مكارم الشيرازى، الشيخ ناصر ، موسوعة الفقه الإسلامى المقارن ، الجزء: ١ صفحة: ٧١
- فصلنامه (فضلية) كتاب نقد، العدد ٣١، ص ٦٦ (بالفارسية).
- المصدر السابق، ص ٦١ موسوعة الفقه المقارن المؤلف الشيخ ناصر مكارم الشيرازى
- موقع بوابة نيوز الانترنت بعض التصرف
- ميم مجلة المرأة العربية الانترنت (١) العاملى الحر، الوسائل ج ٢٣٣-٢٣٤-٢٣٤ ،، .، الشهيد الثانى العاملى الشيخ زين الدين ، المسالك ج ١٥ ص ٤٨٧
- التجفنى الشيخ محمد حسن ، جواهر الكلام ، ٣٨٠: ٤٣٠
- البجنودى آية الله العظمى السيد محمد حسن ، القواعد ، ٣: ٧٠٠
- السرخسى شمس الدين ، الميسر ، ٧: ٢٠٢ القواعد ٣: ٧٠٠ نفس المصدر السابق (١) المحقق الحلى الشيخ جعفر بن الحسن بن سعيد الهذلى ، الشرائع ج ١٤: ١٥٣ / البجنودى السيد محمد حسن ، القواعد ، ١٢٧: ٢
- الخوانسارى السيد محمد باقر بن زين العابدين بن جعفر بن الحسين الموسوى الاصفهاني، الطلاق ، ٤.
- لكينى الشيخ محمد بن يعقوب ، الكافى، ٦٨٢ / الوسائل ٢٢: ٩٧، ب ١١ من العدد، ح ١. للحر العاملى

- ۱۹۲
- الکافی ۸۲، للکلینی الوسائل ۲۲: ۱۹۵، ب ۹ من العدد، ح ۷. للحر العاملی
 - ۲۵۵. للمحقق الشهيد الثاني الشيخ زين الدين العاملي ، المسالك، ۲۵۴: ۲۵۵.
 - لتجفي شيخ محمد حسن ، جواهر الكلام ، ۲: ۲۵۵
 - السيد الخميني روح الله الموسوي ، تحرير الوسيلة ، ۲: ۲۹۹، م ۵ للسيد الخوني أبا القاسم ، المنهاج ، ۲: ۲۹۹، م ۱۴۵۵،
 - الوسائل ۲۲: ۱۹۳، ب ۹-من العدد، ح ۱. للحر العاملي
 - الحر العاملي محمد بن الحسن ، الوسائل ۲۲: ۱۹۵، ب ۹-من العدد، ح ۸.
 - الكليني الشيخ محمد بن يعقوب ، الكافي، ۳۱۲.
 - للسرخسي شمس الدين ،المبسوط ، ۵: ۲۴۰. الشيخ الطوسي شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن النهاية: ۵۴۶ /
 - المحقق الشهيد الثاني ،المسالك ، ۱۰: ۵۲۵.
 - الحر العاملي ، الوسائل ۲۳: ۱۷۲، ب ۴-من الاستيلاء، ح ۱.
 - الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي ،الفقيه ، ۳: ۱۴۰ ح ۲۵۱۴ / . الشيخ الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسن ، التهذيب ۸: ۲۲۷، ح ۸۱۵.
 - الحر العاملي ، الوسائل ۲۳: ۱۷۶، ب ۶-من الاستيلاء، ح ۳.
 - الحميري للشيخ الجليل أبي العباس عبد الله بن جعفر، قرب الاسناد: ح ۱۵۸ (الكليني الشيخ محمد بن يعقوب ، الكافي ۷: ۳۴۵ | ۱۰.
 - الشيخ الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن ،التهذيب ، ۱۰: ۲۸۳ | ۱۱۰۳.
 - الكليني الكافي ۷: ۳۴۵ | ۱۱ ، الشيخ الصدوق الفقيه ۴: ۱۰۸ | ۳۶۵ /التهذيب ۱۰: ۲۸۳ نفس المصدر السابق للشيخ الطوسي | ۱۱۰۵ وتفسير القمي ۲: ۹۰.
 - الكليني في الكافي: بثلاث.
 - الكليني الكافي ۷: ۳۴۶ | ذيل ۱۱ الشيخ الطوسي ،التهذيب ۱۰: ۲۸۴ | ۱۱۰۵. نفس المصدر للشيخ الطوسي
 - الشيخ الطوسي الخلاف ۵: ۳۹۲، م ۱۲۲ الجامع للشرائع: ۴۰۶.المحقق التراقي
 - للشيخ محمد حسن التجفي جواهر الكلام ۳۴: ۳۷۳ .
 - الحر العاملي ، الوسائل ۳: ۲۸۹، ۲۹۹، ب ۱، ۶ من غسل المس.
 - المحقق الحلّي الشرائع ۳ ۱۴: ۱۵۵۲.
 - التحرير ۱: ۱۲۷. المنتهى ۲: ۴۵۲. الدروس ۱: ۱۱۷. الذكري ۲: ۹۴-۹۶.
 - العروة ۲: ۴. لليزدي
 - للشيخ محمد حسن التجفي ، جواهر الكلام ۵: ۳۴۵. /الهمداني آقا رضا مصباح الفقيه ۷: ۱۲۵. /الحكيم السيد محسن ، مستمسك العروة ۳: ۴۷۰، /الحكيم سيد محسن الطباطبائي ،التفتيح في شرح العروة ۷: ۳۷(ل)
 - المحقق الحلّي الشيخ جعفر بن الحسن ،الشرائع ۱: ۳۰ / السيد الخميني روح الله الموسوي ،التحرير ۱: ۱۱۸ / الكركي
 - المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ۱: ۳۵۶. / اليزدي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ۱: ۳۸۲. / الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الافهام ۱: ۳۸
 - الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقنعة: ۸۳ الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ۴۶. /المحقق الحلّي ، الشرائع ۱: ۲۸. / للمحقق الحلّي القواعد ۱: ۲۲۲) الحر العاملي أبو جعفر محمد بن الشيخ الحسن بن علي ، الوسائل ۲۷: ۲۳۳- ۲۳۴، ب ۳ من كيفية الحكم وأحكام الدعوى، ح ۲
 - السرخسي شمس الدين ، المبسوط ۷: ۱۹۹، /السيد الخميني روح الله التحرير ۵۶۳۱ .
 - السرخسي شمس الدين ، المبسوط ۷: ۱۹۹، /السيد الخميني روح الله التحرير ۵۶۳۱ نفس المصادر السابقة
 - السرخسي شمس الدين ،المبسوط ۷ : ۲۰۰
 - التجفي الشيخ محمد حسن ، جواهر الكلام ۴۳: ۳۸۰ / الفاضل الهندي الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسن الاصفهاني كشف اللثام ۲: ۵۲۲
 - المحقق الحلّي أبو القاسم جعفر بن الحسن ، الشرائع ۴: ۲۸۳ / المحقق الاردبيلي الشيخ أحمد بن محمد مجمع الفائدة ، ۱۴: ۲۳۸-۲۳۷
 - المصادر السابقة: () .المحقق الحلّي الشيخ جعفر بن الحسن ،الشرائع ۱: ۳۰ / السيد الخميني روح الله الموسوي ،التحرير ۱: ۱۱۸ / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ۱: ۳۵۶. / اليزدي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ۱: ۳۸۲.
 - الشهيد الثاني زين الدين بن علي، مسالك الافهام ۱: ۳۸
 - الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقنعة: ۸۳ الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ۴۶. /المحقق الحلّي ،الشرائع ۱: ۲۸. / للمحقق الحلّي القواعد ۱: ۲۲۲..



- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ۱:۳۷۰
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ۱: ۳۷۰
- الحر العاملي أبو جعفر محمد ، الوسائل ۳: ۱۳ب.۹۵ من صلاة الجنائز، ج ۱
- المحقق الحلبي الشيخ جعفر بن الحسن ، الشرائع ۱: ۳۰ / السيد الخميني روح الله الموسوي ، التحرير ۱: ۱۱۸ / الكركي المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين، جامع المقاصد ۱: ۳۵۶ / البيهقي السيد محمد كاظم العروة الوثقى ۱: ۳۸۲.
- الشهيد الثاني زين الدين بن علي ، مسالك الافهام ۱: ۳۸
- الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المعلم، المقنعة: ۸۳ الديلمي الشيخ حمزة بن عبد العزيز ، المراسم: ۴۶ /المحقق الحلبي ، الشرائع ۱: ۳۸ /المحقق الحلبي القواعد ۱: ۲۲۲..
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ۱:۳۷۰
- القرطبي محمد بن أحمد التذكرة ۱: ۳۷۰
- الحر العاملي أبو جعفر محمد ، الوسائل ۳: ۱۳ب.۹۵ من صلاة الجنائز، ج ۱